

البنوك الإسلامية في ظل الأزمات المالية والمصرفية

(حالة بنوك دول مجلس التعاون الخليجي)

د:السعيد دراجي

أ:جابر سطحي

جامعة الأمير عبد القادر – قسنطينة-

ملخص: تتناول هذه الورقة البحثية تقييم مسيرة المصارف الإسلامية في ظل الأزمات المالية والمصرفية، حيث تطرقت إلى أهم التطورات المالية والمصرفية الراهنة المتمثلة في عمليات التحرير المالي وتحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية ، ثم الحديث عن أهم الأزمات المالية والمصرفية مع التركيز على الأزمة المالية العالمية لسنة 2007 باعتبارها أكبر أزمة لم يشهد مثلها العالم منذ أزمة الكساد عام 1929م، كما تطرقت هذه الورقة إلى تحليل تأثير الأزمة المالية العالمية على البنوك الإسلامية مبرزة الانعكاسات الإيجابية و السلبية لهذه الأزمة، مع الإشارة إلى واقع البنوك الإسلامية العاملة في دول مجلس التعاون الخليجي قبل وبعد حدوثها.

الكلمات المفتاحية: تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية، التحرير المالي، الأزمات المالية والمصرفية، البنوك الإسلامية.

Résumé : ce travail de recherche traite le parcours des banques islamiques à la lumière des crises financières et bancaires, en revanche il comporte les plus importantes évolutions financières et bancaires actuelles notamment les opérations de la libéralisation financière et la libéralisation du commerce des services financiers et bancaires. Alors qu'une discussion sur les crises financières et bancaires les plus importants est abordés, en se concentrant sur la crise financière mondiale de l'année 2007 qui est considéré comme étant la plus grande que le monde à subit depuis l'immense crise économique de 1929, Le présent document a également abordé l'analyse de l'impact de la crise financière mondiale sur les banques islamiques, en soulignant les répercussions positives et négatives de cette crise, en se référant à la réalité des banques islamiques opérant au sein du Conseil de coopération du Golfe avant et après qu'elle se produise.

Mots clés : libéralisation du commerce des services financiers et bancaires, libéralisation financière, les crises financières et bancaires, les banques islamiques.

تمهيد

اتجهت العديد من الدول في ظل العولمة المالية إلى تحرير أنظمتها المالية و النقدية من القيود و تحرير تجارة خدماتها المالية والمصرفية في إطار اتفاقية الجاتس، وهو ما أدى إلى عولمة الأسواق المالية من جهة، وعولمة النشاط المصرفي من جهة ثانية، حيث أصبحت الأسواق المالية والمصرفية العالمية أكثر ارتباطا وتكاملا مع بعضها البعض وكأنها سوقا واحدا يتنافس فيه الفاعلين الاقتصاديين و الماليين.

وقد أدى هذا الوضع إلى انتشار المنافسة غير العادلة في السوق العالمية من جهة، وزيادة حدوث وانتشار الأزمات المالية والمصرفية من جهة ثانية، بدءا بأزمة الاثنين الأسود مروراً بالأزمة النقدية والمالية لدول جنوب شرق آسيا وصولاً إلى الأزمة المالية العالمية التي عصفت بالاقتصاد الأمريكي، وانتشرت لتمس باقي اقتصاديات دول العالم. وباعتبار أن البنوك الإسلامية أصبحت جزءاً من النظام المصرفي العالمي، فمن الطبيعي أن تتأثر بكل هذه التطورات.

وعليه يمكن صياغة الإشكالية على النحو التالي:

ما هو واقع المصارف الإسلامية في ظل الأزمات المالية والمصرفية العالمية ؟

وسوف نحاول الإجابة عن هذه الإشكالية من خلال المحاور التالية:

المحور الأول: حيث نتكلم فيه عن أهم التطورات المالية والمصرفية العالمية والمتمثلة في عمليات التحرير المالي والارتباط بين الأسواق المالية الدولية، واتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية، وظهور المصارف الإسلامية كتجربة حديثة في المجال المصرفي.

المحور الثاني: سوف نتكلم فيه عن أهم الأزمات المالية والمصرفية العالمية مركزين عن الأزمة المالية العالمية لسنة 2007.

المحور الثالث: فنتناول فيه آثار الأزمة المالية العالمية على البنوك الإسلامية، مع الإشارة إلى واقع البنوك الإسلامية العاملة بدول مجلس التعاون الخليجي في ظلها.

أولاً: أهم التطورات المالية والمصرفية الراهنة

1- التحرير المالي وارتباط الأسواق المالية مع بعضها البعض

شهدت الأسواق النقدية والمالية اتجاها متزايدا نحو التحرير المالي في ظل ما يسمى بالعملة المالية، حيث تم إزالة القيود والحواجز بما فيها التشريعات واللوائح والمعوقات التي تحول دون اندماج وتكامل الأسواق المالية.

أ- مفهوم التحرير المالي: للتحرير المالي معنيان رئيسيان هما:⁽¹⁾

- التحرير المالي بالمعنى الواسع هو مجموعة الأساليب و الإجراءات التي تتخذها الدولة لإلغاء أو تخفيف درجة القيود المفروضة على عمل النظام المالي، بغية تعزيز كفاءته وإصلاحه كليا.
- أما التحرير المالي بالمعنى الضيق فيقصد به تحرير عمليات السوق المالية المحلية والدولية من القيود المفروضة عليها، والتي تعيق عملية تداول الأوراق المالية.

ب- إجراءات التحرير المالي : وتتمثل في:

ب1- إجراءات التحرير على المستوى المحلي (الداخلي): تتضمن هذه الإجراءات تحرير بعض المتغيرات الأساسية و المتمثلة في:⁽²⁾

- تحرير أسعار الفائدة الدائنة والمدينة، وذلك من خلال إزالة الرقابة والتثبيت وتركها تتحدد في السوق بالالتقاء بين عارضي الأموال والطلبين عليها للاستثمار.
- تحرير المنافسة المصرفية، وذلك بإلغاء وتخفيف القيود والعراقيل التي تعيق إنشاء البنوك المحلية والأجنبية، وكذلك إلغاء كافة القيود المرتبطة بتوجيه تخصص البنوك والمؤسسات المالية، وإلغاء السقوف الائتمانية المفروضة على البنوك التجارية، وإعطائها الحرية في تحديد هيكل أسعار الفائدة على الودائع والقروض.
- إلغاء الاحتياطات الإلزامية المغالى فيها على البنوك، وذلك بتخفيضها أو إلغائها نهائيا.
- تخفيض القيود المفروضة على السوق المالي المحلي، وذلك من خلال تقليل الحواجز أو إلغائها أمام انضمام المستثمرين والشركات المساهمة في السوق أو الانسحاب منها.⁽³⁾

(1) عماد محمد علي العاني، اندماج الأسواق المالية الدولية، بيت الحكمة، بغداد، 2002، ص 148.
(2) بريش عبد القادر، التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرات التنافسية للبنوك الجزائرية، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2005 / 2006، ص 38.
(3) عماد محمد علي العاني، اندماج الأسواق المالية الدولية، مرجع سابق، ص 150.

ب2- إجراءات التحرير المالي على المستوى الخارجي: تتضمن سياسات التحرير المالي على المستوى الدولي العديد من الإجراءات والمتمثلة في: (4)

- إلغاء ضوابط الصرف، وذلك بالاعتماد على سياسة سعر الصرف المتغير الذي تتحدد وفق تغيرات قوى السوق أي العرض والطلب.
- فتح الأسواق المالية أمام الشركات الأجنبية المساهمة، وذلك من خلال تخفيف القيود المفروضة على أسواق الأوراق المالية، والسماح للشركات المساهمة الأجنبية للدخول في السوق المالي المحلي، بما يؤدي إلى تطوير البنية الأساسية للأسواق المالية.
- تحرير معاملات حساب رأس المال، ويعني ذلك حرية انتقال الأموال من وإلى الاقتصاد وبالتحديد من وإلى الأسواق المالية، وهذه الحرية تزيد من امتلاك المحليين للأصول الحقيقية والمالية والنقدية الأجنبية، وتسمح لغير المقيمين بامتلاك الأصول المحلية وتداولها، والسماح للشركات المساهمة الأجنبية بالدخول للسوق المالية المحلية.

وقد أدت عمليات التحرير المالي المحلي والدولي من طرف الدول إلى زيادة تدفقات رؤوس الأموال عبر الحدود. حيث يشير خبراء في صندوق النقد الدولي إلى أن حجم تدفقات رؤوس الأموال العالمية قد ارتفعت من 1.5 تريليون دولار سنة 1995 إلى أكثر من 6 تريليون دولار سنة 2005م، كما ارتفع معدل التدفقات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي العالمي من 5% سنة 1995 ليصل إلى 15% سنة 2005م⁽⁵⁾.

ج- مظاهر عولمة الأسواق المالية: أدت عمليات التحرير المالي إلى ارتباط الأسواق المالية مع بعضها، ومن مظاهر ذلك:

ج1- الترابط بين البورصات: حيث أصبحت البورصات العالمية أكثر ترابطا وتشابكا مع بعضها البعض، ويتم هذا الربط بعدة أساليب أهمها: (6)

(4) عماد محمد علي العاني، مرجع سابق، ص 152-158.
(5) إيهان كوزي وآخرون، العولمة المالية فيما وراء لعبة إلقاء اللوم، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، مارس 2007، ص 14.
(6) فريد النجار، البورصات والهندسة المالية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1996، ص 173، 175.

- الربط الحاسوبي للبورصات: من خلال وجود شبكة من الحواسيب الإلكترونية في مختلف الأسواق عن طريق الانترنت وشبكة الهاتف.
- الربط بالوسطاء الماليين، وذلك بتواجد عدد من ممثلي البورصات العالمية في مختلف الأسواق والسماح لهم بالتسجيل فيها، وهم يلعبون دورا هاما في ربط أسواق الأسهم والسندات والعملات بين أكثر من دولة.
- الربط بين الشركات المالية العالمية، ويكون ذلك بطريقة غير مباشرة عن طريق وجود مكاتب وفروع لهذه الشركات في الدول والمراكز المالية.
- الربط بمحفظة الاستثمارات الدولية، من خلال تكوين محفظة استثمار تضم أوراق مالية متعددة الجنسيات، وتغيير مكوناتها لضمان أعلى عائد بأقل مخاطر.
- الربط بالسياسات المالية، وذلك بتوحيدها بين مختلف الأسواق من حيث سياسة الإقراض والاقتراض وقوانين شركات الاستثمار المساهمة وغيرها.
- الربط التنظيمي، حيث تقوم بعض البورصات باستخدام هياكل تنظيمية متوافقة مع تلك الهياكل الموجودة بالبورصات الأخرى، مما يعني تنميط وتوحيد الآليات والأدوات.
- الربط المتكامل، حيث يتم ربط البورصات بأكثر من آلية من الآليات السابقة.

ج2- ارتباط هيكل أسعار الفائدة الدولية: حيث أصبحت أسعار الفائدة في هذه الأسواق متقاربة ومتزايدة مع بعضها البعض، ويمكن ملاحظة هذا الارتباط من خلال:⁽⁷⁾

- اندماج أسواق الأسهم دوليا من خلال الارتباط الشديد فيما بين مؤشرات أسعار الأسهم المالية الدولية الرئيسية.
- اندماج أسواق الصرف الأجنبي الدولية من خلال الحجم الهائل من المعاملات اليومية العالمية فيها، إذ أصبح التدخل الرسمي المباشر للسلطة النقدية في التأثير على أسعار الصرف مهمة صعبة.
- اندماج الأسواق النقدية دولي، وذلك من خلال انخفاض التباين بين أسعار الفائدة الحقيقية قصيرة الأجل فيما بين الأسواق المالية الدولية، وكذلك انخفاض شدة الانحراف بين أسعار الفائدة المغطاة.

(7) عماد محمد علي العاني، اندماج الأسواق المالية الدولية، مرجع سابق، ص 121.

• اندماج أسواق السندات من خلال شدة الارتباط بين عوائدها، أي بين أسعار الفائدة الطويلة الأجل فيما بين الأسواق المالية الدولية.

وبصفة عامة فقد تفاوت الاتجاه نحو التحرير المالي من دولة إلى أخرى، وبدأت عمليات التحرير في الدول المتقدمة وتبعتها فيما بعد بعض الدول النامية، وأدى ذلك إلى زيادة تدفق رؤوس الأموال فيما بين مختلف الأسواق المالية، وتعميق دخول رؤوس الأموال الأجنبية في تلك الأسواق، فتقاربت وتداخلت الأسواق المالية مع بعضها البعض، ما أدى إلى اندماج وعملة الأسواق المالية الدولية.

2- تحرير تجارة الخدمات المصرفية في إطار اتفاقية الجاتس (GATS)

شملت الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات (GATS) عدة أنواع من الخدمات كان على رأسها تجارة الخدمات المصرفية.

أ- كيفية التنفيذ لاتفاقية الخدمات المالية والمصرفية: تنشئ اتفاقية تحرير تجارة الخدمات نوعين من الالتزامات للدول الأعضاء هما⁽⁸⁾:

- الالتزامات المحددة: وهي تلك المتضمنة في جداول العروض المقدمة من كل طرف من أطراف الاتفاقية، والتي تلتزم بموجبها الدولة العضو بتحرير قطاعات خدمية معينة، ويحدد من خلالها مدى التحرير و المعايير والمؤهلات الواجب توفيرها لمنح الموردين الأجانب نفس المعاملة الوطنية.

- الالتزامات العامة: وهي موضوع الجزء الثاني من الاتفاقية والمتضمنة لأحكام ومبادئ الاتفاقية، والضوابط التي تضعها ويتساوى في الالتزام بها جميع الدول الأعضاء دون استثناء.

وعليه تلتزم الدول الموقعة على اتفاقية الخدمات المالية بأن تقدم التزاماتها ضمن ما يسمى بالجدول الوطنية، والتي تحدد فيها:⁽⁹⁾

- القطاعات الخدمية التي توافق على دخول الشركات الأجنبية للعمل فيها.

(8) محمد محمد علي إبراهيم، الجات، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص105.
(9) محمد صفوت قابل، منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص 256.

- الاستثناءات الأساسية لمبدأ معاملة الدولة الأولى بالرعاية، كأن تسمح دولة عضو لأحد البنوك الأجنبية بفتح فرع خاص به في السوق المحلي، ولكنها قصرت هذه الموافقة على أحد البنوك من دولة معينة دون الدول الأخرى، فيعتبر هذا استثناء من مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، ومبدأ المعاملة الوطنية للقطاعات التي التزمت بتحريرها، كأن تقرر دولة عضو بالسماح لأحد البنوك بالحصول على ترخيص بالعمل دون أن تطبق هذا الشرط على البنوك المحلية، فإن هذا يعد استثناء على مبدأ المعاملة الوطنية.

وتتضمن جداول الالتزامات لأي دولة قسمين هما:

- القسم الأفقي: والذي يحتوي على تعاريف القوانين والتشريعات واللوائح السارية التي تتعلق بكافة قطاعات الخدمات، مثل قانون العمل وقانون الشركات والقانون التجاري، كأن تقرر دولة وضع قيود على شراء الأجانب للأسهم، وتحدد ملكيتهم للمشروعات بنسبة لا تتجاوز 30% من رأس المال، فهذا الشرط لا ينتمي إلى القسم الأفقي لأنه يطبق على كل القطاعات وليس قطاع معين.

- القسم الرأسي: يحدد هذا القسم القطاعات الخدمية التي ترغب الدولة للدخول بها في الاتفاقية والارتباطات المحددة لكل قطاع.

ويتم ذكر البنود المحددة لكل قطاع في ملاحق الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات، فمثلا في قطاع الخدمات المصرفية والمالية يتم بيان أنواع الخدمات المصرفية والمالية الأخرى تحت الخدمات المصرفية والمالية، ويذكر أمام كل بند القيود التي تضعها الدولة من حيث النفاذ إلى الأسواق والمعاملة الوطنية في الحدود الخاصة بكل منهما، كأن يذكر الحد الأقصى لمساهمة الأجانب في رؤوس الأموال مثلا، وقد يقسم قطاع الخدمات المالية إلى قطاع التأمين وآخر للمصارف وثالث لسوق المال، أو يدمج اثنان مع بعضهما أو غير ذلك.⁽¹⁰⁾

ويحق لأي دولة عضو أن تطلب إجراء التعديلات على أي التزام أو الانسحاب منه في أي وقت بعد مرور ثلاث سنوات من تاريخ دخول الالتزام حيز التنفيذ، بشرط تبليغ مجلس تجارة الخدمات خلال مهلة أقصاها ثلاثة أشهر قبل موعد تنفيذ التعديل أو الانسحاب منه، كما يمكن

⁽¹⁰⁾ عبد المنعم محمد الطيب، أثر تحرير تجارة الخدمات المصرفية على المصارف الإسلامية، المؤثر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، 31 مايو/3 يونيو 2005م، ص 14.

دفع التعويضات لهذه الدولة عن الأضرار التي قد تلحق بها جراء التعديلات أو الانسحاب، وذلك بالاستناد إلى مبدأ الدولة الأولى بالرعاية.⁽¹¹⁾

ب- الخدمات المالية والمصرفية التي شملتها الاتفاقية: تتمثل الخدمات المالية والمصرفية التي شملتها الاتفاقية فيما يلي:⁽¹²⁾

- قبول الودائع والأموال من الأفراد والمؤسسات.
- الإقراض بكافة أشكاله بما فيها القروض الاستهلاكية والائتمان العقاري وتمويل العمليات التجارية.
- التأجير التمويلي وخطابات الضمان والاعتماد المستندي.
- خدمات المدفوعات والتحويلات، بما فيها إصدار مختلف بطاقات الائتمان والخصم على الحسابات والشيكات السياحية والمصرفية.
- التجارة لحساب المؤسسات المالية أو للغير في السوق الأولية أو غيرها، وذلك في الأدوات التالية: النقد الأجنبي والمشتقات المالية بأنواعها، أدوات سعر الفائدة وسعر الصرف، والأوراق المالية القابلة للتحويل.
- الاشتراك في الإصدارات لكافة أنواع الأوراق المالية بما في ذلك الترويج والإصدار الخاص كوكيل، وتقديم الخدمات المختلفة بالإصدارات.
- أعمال السمسرة والنقد.
- إدارة الأموال مثل إدارة النقدية ومحافظة الأوراق المالية.
- تقديم خدمات الاستشارة والوساطة المالية وكافة الخدمات المصرفية والمالية المساعدة.

وعموماً يمكن القول أن تصنيف الخدمات المالية قد شمل الخدمات التقليدية للمصارف وأعمال الأسواق المالية والتعاملات في الأدوات المالية الحديثة كالمشتقات وغيرها، بالإضافة إلى خدمات التأمين وإعادة التأمين.

⁽¹¹⁾ شذا جمال الخطيب، العولمة المالية ومستقبل الأسواق العربية لرأس المال، الطبعة 1، مؤسسة طابا، مصر، 2002، ص26.
⁽¹²⁾ عبد المطلب عبد الحميد، الجات وآليات منظمة التجارة العالمية، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص 136-137.

3- ظهور البنوك الإسلامية

شهد الثلث الأخير من القرن العشرين بروز البنوك الإسلامية كظاهرة جديدة وكبديل للبنوك التقليدية التي يركز نشاطها أساساً على الفائدة المحرمة شرعاً، حيث قامت البنوك الإسلامية على أسس ومبادئ مستمدة من الشريعة الإسلامية التي تحرم التعامل بالربا أخذاً وعطاءً، وسعت منذ نشأتها إلى تلبية حاجات المسلمين، سواء فيما يخص إيداع أموالهم أو منحهم التمويل اللازم لمشاريعهم، كما سعت إلى إرساء قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية في المجتمع الإسلامي. وقد حققت هذه البنوك انتشاراً واسعاً عبر مختلف دول العالم، مما جعلها تعمل في أوساط وبيئات اقتصادية متباينة، ولم يعد الاهتمام بها مقصوراً فقط على العالم الإسلامي، بل امتد ليشمل الدول الأوروبية و الآسيوية وغيرها بظهور هذه البنوك فيها لتعمل جنباً إلى جنب مع البنوك التقليدية.

وتشير آخر الإحصائيات أن البنوك الإسلامية تتوفر على أصول مالية تفوق ألف مليار دولار يتداولها ما يقارب 390 مصرفاً ومؤسسة مالية إسلامية في العالم، مما سمح بتسجيل نسبة نمو تفوق 23 % سنوياً.⁽¹³⁾

ثانياً: أهم الأزمات المالية والمصرفية وأبعادها المختلفة

مع دخول عصر العولمة المالية واتجاه العديد من الدول إلى تحرير أنظمتها المالية والنقدية بدأت تظهر ما يسمى بأزمات البنوك والبورصات، حيث أصبح الاقتصاد العالمي يتعرض على فترات متقاربة لأزمات تعصف باقتصاد بلد معين ثم تنتقل آثار وتداعيات هذه الأزمات من دولة إلى أخرى.

1- تعريف الأزمة المالية

تعرف الأزمة المالية بأنها اضطراب حاد ومفاجئ يصيب بعض التوازنات الاقتصادية يتبعه انهيار عدد من المؤسسات المالية تمتد آثارها إلى القطاعات الأخرى⁽¹⁴⁾، أما الأزمة المصرفية فهي الحالة التي

⁽¹³⁾ مقالة منشورة في جريدة الخبر، السبت 11 ديسمبر 2010، العدد 6202، ص 7.
⁽¹⁴⁾ لمياء بوعروج، الأزمة المالية الحالية، دراسة تحليلية لآلية وأسباب الحدوث والتداعيات على الاقتصاد العالمي والعربي، أوراق عمل مقدمة للملتقى الدولي الأول حول أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية، 05-06 ماي 2009، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، ص 356.

يتعرض فيها بنك معين إلى سحبوبات مفاجئة من طرف المودعين، بالشكل الذي يجعله غير قادر على مواجهة هذه الطلبات⁽¹⁵⁾، فيتعرض البنك إلى أزمة نقص في السيولة قد تمتد لباقي البنوك.

وفي كلتا الحالتين تأتي الأزمة بصورة مفاجئة غير متوقعة تحدث درجة عالية من التوتر، تجعل صانع القرار يشعر بضيق الوقت المتاح لتفكير والرد السريع لمواجهتها.

2- أهم الأزمات المالية والمصرفية

يشير خبراء من صندوق النقد الدولي إلى أنه خلال الثلاثة عقود الأخيرة تعرض أكثر من ثلثي الدول الأعضاء في الصندوق إلى أزمات مالية ومصرفية حادة، انعكست سلبا على الأجهزة المصرفية لباقي دول العالم، وفيما يلي أهم هذه الأزمات:

أ- أزمة البورصات 1987 (أزمة الاثنين الأسود): برزت هذه الأزمة نتيجة انهيار أسعار الأوراق المالية في بورصة نيويورك حيث فقد مؤشر داوجونز 508 نقطة في يوم الاثنين الأسود (19 أكتوبر 1987)، أي بنسبة 21.6% من مستواه السابق، وبلغت الخسائر 800 مليار دولار توزعت بنسبة 26% و 22% و 17% و 15% و 12% على كل من المراكز المالية لنيويورك ولندن وطوكيو وفرانكفورت وأمستردام على التوالي،⁽¹⁶⁾ وتوزعت باقي النسبة من الخسارة على أسواق مالية أخرى.

ب- أزمة دول جنوب شرق آسيا: بدأت هذه الأزمة بانخفاض سعر صرف عملة تايلندا أمام الدولار الأمريكي، وعجزت عن سداد ديونها الضخمة للخارج ثم امتدت إلى الفيليبين و أندونيسيا و اليابان و كوريا الجنوبية، وماليزيا، وهونج كونغ ثم إلى البورصات الدولية كبورصة لندن ونيويورك وغيرها، وقيل وقتها أن هذه الأزمة حدثت نتيجة المضاربات الواسعة التي قام بها كبار المستثمرين.

ففي يوليو 1997م قام ستة من تجار العملة في بانكوك بالمضاربة على خفض سعر البات بعرض كميات كبيرة منه للبيع، مما أدى إلى انخفاض قيمته بالنسبة للعملة الأخرى، ونتج عن هذا الوضع تراجع حاد لأسعار الأسهم والسندات بعد أن قرر الأجانب الانسحاب من السوق، ثم انتقلت الأزمة إلى ماليزيا بانخفاض سعر صرفها بنسبة 40%، وهو ما أدى إلى انهيار أسهمها،

⁽¹⁵⁾ عبد الفتاح بوخمخ ومحمد صالح، الأزمة المالية العالمية وتأثيرها على اقتصاديات الدول العربية، أوراق عمل مقدمة للملتقى الدولي الأول حول أزمة النظام المالي والمصرفي العالمي وبديل البنوك الإسلامية، 05-06 ماي 2009، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، ص 323.
⁽¹⁶⁾ دنيال أرنولد، تحليل الأزمات الاقتصادية للأمس واليوم، ترجمة عبد الأمير شمس الدين، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 1992، ص 78.

ورغم ضخ البنك المركزي التايواني قيمة 5 بلايين دولار سنة 1997 للحفاظ على 28.6 دولار تايواني مقابل دولار أمريكي، إلا أن شبح الأزمة قد مسها، فانخفض مؤشر سوق المال في تايوان بنحو 20 % تقريبا⁽¹⁷⁾. وبعدها امتدت الاضطرابات لتشمل عددا آخر من دول جنوب شرق آسيا، فبحلول 15 سبتمبر 1997 مقارنة بنهاية ديسمبر 1996م انخفضت الروبية الاندونيسية بنسبة 24.6%، والبيزو الفلبيني بنسبة 213.7% وعملة سنغافورة بنسبة 8.2%، وعملة هونج كونج بنسبة 5%⁽¹⁸⁾، وأدت الازمات في أسعار صرف العملات لهذه الدول إلى خروج المستثمرين من الأسواق المالية، وهو ما أدى بدوره إلى انخفاض حاد في أسهم وسندات تلك الدول، وبالتالي انهيار أسواقها المالية، وبصورة سريعة وشديدة أثرت هذه الازمات في أسواق المال لدول جنوب شرق آسيا على الأسواق المالية لمعظم الدول المتقدمة، كسوق نيويورك ولندن وباريس وفرانكفورت وطوكيو وغيرها.

ج- الأزمة المالية العالمية: عانى الاقتصاد الأمريكي من أزمة مصرفية خطيرة سنة 2007 تحولت إلى أزمة مالية عالمية ثم إلى أزمة اقتصادية عالمية سنة 2008م، والتي امتدت آثارها وانعكاساتها إلى مختلف دول العالم بما فيها الدول الإسلامية، وقد ساهمت العولمة المالية في سرعة انتقالها وانتشارها من خلال عمليات التحرير المالي وارتباط الأسواق المالية ببعضها البعض، ونظرا لامتدادها وتأثيرها الواسع على اقتصاديات دول العالم فسوف نتناولها بنوع من التفصيل في النقطة التالية.

3- الأزمة المالية العالمية وأبعادها المختلفة:

لم تكن الأزمة المالية العالمية التي بدأت في أواخر سنة 2007م وليدة ذلك اليوم، ولم تتفاعل بين عشية وضحاها، ولكن كانت بوادرها وعلاماتها واضحة منذ عام 2005م، وكانت البداية من أكبر اقتصاد منفرد في العالم، ألا وهو الاقتصاد الأمريكي.

أ- جذور الأزمة المالية العالمية: بدأت جذور الأزمة المالية العالمية حين قام البنك الاحتياطي الفيدرالي بتخفيض مؤشر أسعار فائدة الإقراض بين البنوك أكثر من 10 مرات عام 2001 لولوحده، وذلك من 6 % في بداية سنة 2001 إلى 1.75 % في نهاية نفس السنة، وهو ما أدى إلى زيادة

(17) طارق عبد العال حماد، التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص 232-233.
(18) عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص 281.

مستويات الطلب على مختلف أنواع القروض⁽¹⁹⁾. ومن المعروف أن الاقتصاد الحديث يعيش على الائتمان خاصة في الدول المتقدمة، وفي الاقتصاد الأمريكي بالذات تنشط سوق الائتمان المصرفي الموجهة إلى قطاع الاستهلاك تحديداً، ومن أهم شرائح الائتمان في الاقتصاد الأمريكي الائتمان المقدم بغرض حيازة المساكن أو تملكها من خلال نظام "الرهن العقاري"، حيث سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى توفير المساكن للكثير من الأسر تحت شعار "منزل لكل مواطن أمريكي".

وفي هذا الإطار شجعت الحكومة الأمريكية نظام الإقراض العقاري من خلال تقديم العديد من التسهيلات لجميع شرائح المجتمع، ما أدى إلى انتعاش حركة بناء المنازل وزيادة عمليات شرائها وارتفاع أسعارها بمعدلات كبيرة ابتداءً من سنة 2002م⁽²⁰⁾، حيث ارتفعت أسعار العقارات السكنية بما يقارب 124 % خلال الفترة الممتدة بين 1997 و 2006م⁽²¹⁾، وقد ساعد هذا الوضع على انتشار العديد من المكاتب العقارية واتجاه العديد من البنوك والمؤسسات المالية للاستثمار في هذا المجال، وعلى رأس هذه البنوك بنك الأعمال الاستثماري "ليمان براذرز" وأكبر البنوك الأمريكية "بنك أوف أمريكا"، وهما بنكان عملاقان يعود تاريخ بدأ عملهما إلى أواخر القرن التاسع عشر، وخلف هذه البنوك هناك مؤسسات مالية أكثر تعقلاً تقدم الضمانات على الضمانات أو التأمين على التأمين! وتتعامل هذه المؤسسات في تريليونات الدولارات، في أمريكا خاصة وعلى امتداد دول العالم عامة، ومن أهم هذه المؤسسات "فاني ماي" و "فريدي ماك".

وقد نتج عن هذا الوضع ضغوط تضخمية دفعت بالبنك الاحتياطي الفدرالي إلى رفع أسعار الفائدة تدريجياً من 1 % سنة 2004 إلى أكثر من 5 % سنة 2006م⁽²²⁾، ما أثقل كاهل الطبقات الوسطى والفئات محدودة الدخل، وأصبحت غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها.

ب- جوهر الأزمة المالية العالمية: يمكن تلخيص جوهر الأزمة المالية العالمية في النقاط التالية:

1- اتجاه العديد من الأسر الأمريكية إلى الوكالات العقارية والبنوك من أجل اقتناء سكن، في ظل تشجيعات الحكومة الأمريكية والتسهيلات الممنوحة من طرف البنوك، باعتبار أن هذه العائلات

(19) بولفيج نيبيل، عبد الله الحر تسي حميد، التمويل الإسلامي كأسلوب لمواجهة تحديات الأزمة المالية، أوراق عمل مقدمة للملتقى الدولي الأول حول أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية، 05-06 ماي 2009، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، ص 541.

(20) دراجي السعيد، الأزمة المالية العالمية، أسبابها وتداعياتها وأثارها على الاقتصاد العربي وبديل التمويل الإسلامي، بحث مقدم لمؤتمر الأزمة الاقتصادية المعاصرة أسبابها وتداعياتها وعلاجها، جامعة جرش، الأردن، 14-16 ديسمبر 2010، ص 03.

(21) عبد المطلب عبد الحميد، الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص 178.

(22) لمياء بوعروج، الأزمة المالية الحالية، دراسة تحليلية لآلية وأسباب الحدوث والتداعيات على الاقتصاد العالمي والعربي، مرجع سابق، ص 361.

كانت تقييم في مساكن مستأجرة، ففضلت الحصول على منزل من البنك مقابل دفع أقساط شهرية تساوي مبلغ الإيجار أو أقل، وبالشكل الذي يجعلها تملك السكن بعد تسديد ثمنه في المستقبل.

2- دفع ارتفاع أسعار المنازل كما سبقت الإشارة الأسر الأمريكية إلى رهن هذه المساكن التي لم تسدد بعد، من أجل الحصول على قروض لإنفاقها على شراء منازل أخرى أو الترف، وهم واثقون بقدرتهم على سداد الأقساط، لأنهم تعودوا على دفع أقساط الإيجار من جهة، وينظرون إلى الارتفاع المستمر لقيمة منازلهم الذين يظنون أنهم تملكوها من جهة أخرى.

3- وجد أصحاب المساكن بعد مدة أنفسهم غير قادرين على دفع الأقساط الشهرية المتزايدة، بسبب الشروط المجحفة التي كان يتضمنها العقد، والتي لم يكونوا على علم بها، والمتمثلة في: (23)

- تكون أسعار الفائدة متغيرة منخفضة في البداية ثم ترتفع مع مرور الزمن.
- تكون العلاقة بين أسعار فائدة القرض العقاري وأسعار الفائدة لدى البنك المركزي علاقة طردية.

- تتضاعف أسعار الفائدة ثلاث مرات إذا تخلف المدين عن دفع أي قسط من القرض عند حلول أجله، كما أن المدفوعات الشهرية خلال الثلاث سنوات الأولى تذهب كلها لسداد فوائد القرض، ما يعني أن البدء في سداد أصل العقار يبدأ بعد ثلاث سنوات.

4- أدى هذا الوضع إلى شح السيولة لدى البنك، ما دفعها إلى توريق القروض، أي تحويل القرض إلى سندات تباع للمستثمرين الذين يحصلون على عوائدهم من الأقساط الشهرية لمدفوعات المقترضين، وفي حالة ما إذا توقف المقترض عن الدفع، يتم بيع العقار لتغطية هذه السندات.

5- وما زاد الأمر تعقيدا أن حاملي هذه السندات يقومون برهنها على اعتبار أنها أصول مقابل الحصول على قروض جديدة للاستثمار في شراء المزيد من السندات، مما يعني رهن ديون كضمان للحصول على مزيد من الديون، وأصبحت قيمة الديون المرهنة عليها حوالي 62 تريليون دولار نهاية 2007م، بينما يقدر حجم الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية بأكمله بحوالي 10 تريليون دولار في نفس الفترة⁽²⁴⁾، وهكذا أصبح المنزل الذي اشتراه المقترض مطالب بضمان قيمة الأقساط

(23) إبراهيم عبد العزيز النجار، الأزمة المالية واصطلاح النظام المالي العالمي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص 49.
(24) إعداد مجموعة من الباحثين، الأزمة المالية العالمية، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، السعودية، ص 44-45.

التي يلتزم بها صاحبه (المقترض)، وقيمة القرض الذي حصل عليه بضمانه، وقيمة السندات التي بيد المستثمرين، وقيمة القروض التي يحصل عليها حاملوا هذه السندات بضمانها، أي انه أصبح مطالباً بضمان أموال تعادل أضعاف قيمته.⁽²⁵⁾

ونظراً لأن القيمة السوقية للسندات وعوائدها تعتمد علي تقييم وكالات التقييم لهذه السندات، وأن هذا التقييم يعتمد علي قدرة المدين على الوفاء بالتزاماته، فقد منحت للسندات التي يتم التأكد من ملاءة أصحابها أعلى تصنيف (AAA) وتصنيف (B) للسندات التي يثور الشك حول قدرة صاحبها المدين بالوفاء بالتزاماته.⁽²⁶⁾

وفي هذا الإطار ابتكرت البنوك العقارية وسيلة لتقوية ضمان هذه الودائع، وذلك بتوجيه حامل السند (المستثمر) إلى ضمان هذه السندات لدى شركات التأمين وصناديق التحوط، أي نقل الخطر إلى طرف ثالث، وهو ما شجع البنوك على الاقتراض والمستثمرين على شراء المزيد من السندات، طالما أن هذه السندات مؤمن عليها لدى هذه المؤسسات.

وتمثلت أهداف شركات التأمين وصناديق التحوط من وراء هذا التأمين في:⁽²⁷⁾

- الرسوم النقدية التي تحصل عليها هذه الشركات والتي تتزايد مع كبر حجم المحفظة، كما أن حوافز المدراء تعتمد على مقدار الدخل المتحقق، وهو ما يشجعهم أكثر على تأمين لمثل هذه السندات .
- قلة مخاطر التعثر طالما أن أسعار السكنات في ارتفاع مستمر.

6- جاءت المفاجأة الكبرى في ظل هذه التطورات عندما عجز العديد من أصحاب المنازل على تسديد أقساطهم المزايدة بشكل نهائي، بسبب ارتفاع الفائدة وضعف جدارتهم الائتمانية، ما دفع بالبنوك والمؤسسات العقارية إلى محاولة بيع المنازل لحل النزاع، ونتج عن هذا الوضع هبوط شديد لأسعار المساكن.

⁽²⁵⁾ إبراهيم عبد العزيز النجار، الأزمة المالية واصطلاح النظام المالي العالمي، مرجع سابق، ص 51.

⁽²⁶⁾ إبراهيم عبد العزيز النجار، المرجع السابق، ص 51.

⁽²⁷⁾ إعداد مجموعة من الباحثين، الأزمة المالية العالمية، مرجع سابق، ص 42-43.

فقد توقف مالا يقل عن 10 ملايين من الأمريكيين عن السداد، وانخفضت قيم العقارات نتيجة لذلك من 100% في يناير 2007 كشهراً أساساً إلى 20% من قيمتها في نوفمبر من نفس السنة،⁽²⁸⁾ وأصبحت قيمة الرهن المدفوعة غير كافية لتغطية تأمينات البنوك ولا الشركات العقارية ولا مؤسسات التأمين، مما أثر بدوره على سندات المستثمرين الدوليين الذين طالبوا بحقوقهم لدى شركات التأمين، فأعلنت أكبر شركة تأمين في العالم "أيه أي جي" عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها اتجاه 64 مليون عميل تقريباً⁽²⁹⁾، كما اعترف أحد أكبر البنوك الأمريكية المانحة للقروض العقارية، وهو بنك الأعمال الاستثماري العملاق "ليمان براذرز" إفلاسه وتم وضعه تحت حماية قانون الإفلاس قبل تصفيته، ومن جهة أخرى أعلن أحد أبرز البنوك الأمريكية "بنك أوف أميركا" الاندماج مع بنك آخر للأعمال في وول ستريت، هو بنك "ميريل لينش" عن طريق الاستحواذ.⁽³⁰⁾

وهكذا توالى عمليات الإعلان عن الإفلاس والاندماجات، وانتقلت الأزمة من نطاق العمل المصرفي إلى أسواق المال، فانخفضت قيمة الأسهم والسندات في سوق المال الأمريكية، وانتقلت العدوى إلى أسواق المال الدولية بسبب ارتباط وتكامل الأسواق المالية العالمية مع بعضها البعض، فانهارت البورصات وتعرضت لهزات عنيفة، وهو ما أكد تحول الأزمة من أزمة مصرفية أمريكية إلى أزمة مالية عالمية ثم إلى أزمة اقتصادية عالمية.

ثالثاً: آثار الأزمة المالية العالمية وواقع المصارف الإسلامية الخليجية

إن المتتبع لتداعيات الأزمة المالية العالمية يجد أن لها العديد من الآثار على القطاع المصرفي العالمي، وبما أن البنوك الإسلامية أصبحت جزءاً من هذا القطاع فقد كان من الطبيعي أن تتأثر بتداعياتها.

1- آثار الأزمة المالية العالمية على البنوك الإسلامية

لقد انعكست عن الأزمة المالية العالمية العديد من الآثار، منها ما هو سلبي ومنها ما هو إيجابي.

⁽²⁸⁾ عبد المطلب عبد الحميد، الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية، مرجع سابق، ص 256-257.

⁽²⁹⁾ عبد المطلب عبد الحميد، المرجع السابق، ص 259.

⁽³⁰⁾ إبراهيم عبد العزيز النجار، الأزمة المالية واصطلاح النظام المالي العالمي، مرجع سابق، ص 43-44.

أ- الانعكاسات السلبية: تتمثل أهم الانعكاسات السلبية في: (31)

1- تأثرت البنوك الإسلامية مثلها مثل البنوك التقليدية بالركود الذي حصل للبلدان التي تتواجد فيها أنشطتها جراء تداعيات الأزمة، حيث يشير صندوق النقد الدولي إلى تراجع معدل النمو العالمي من 5% في الربع الأخير من سنة 2007 إلى 4.5% في الربع الأول من سنة 2008، وهذا التباطؤ أثر بشكل كبير على أسواق الائتمان العالمية، والصناعة المالية الإسلامية ليست بعيدة عن ذلك.

2- يعد النفط مصدر أساسيا للقطاع العام في الدول النفطية، والممول الرئيسي لمشاريع عدة ينفذها القطاع الخاص، ومع هبوط أسعار النفط انخفضت مصادر دخل البنوك الإسلامية.

3- معظم المؤسسات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية مدرجة في أسواق المال الخليجية والعربية وماليزيا وحتى في البورصات العالمية، وقد تأثرت أسهم هذه الشركات نتيجة للانخفاض الذي أصاب أسواق الأسهم، وكانت الأسهم الموافقة للشريعة الإسلامية أكثر تضررا من نظيراتها التقليدية، حيث خسر مؤشر "داو جونز" العالمي للشركات الإسلامية (Titans Index 100) (*) ما نسبة 7.39 % من قيمته في الفترة الممتدة بين جانفي وسبتمبر 2008 في حين لم يخسر مؤشر "داوجونز" (***) للشركات التقليدية إلا 6.31% من قيمته خلال نفس الفترة.

أما مؤشر "داوجونز" للشركات الخليجية الإسلامية (index DJIMGEE) فقد انخفض بنسبة 12.77% منذ بداية 2008 مقابل انخفاض 11.94% لمؤشر الأسهم الخليجية التقليدية.

4- أثرت الأزمة المالية العالمية على حجم إصدار الصكوك الإسلامية، حيث انخفض حجم إصدار الصكوك الإسلامية في بعض الدول من 33.03 مليار دولار عام 2007 إلى 15.06 مليار دولار سنة 2008، إلا أن السوق نمت بمعدلات عالية في عام 2009 بالرغم من استمرار الأزمة، وبلغ 24.1 مليار دولار. (32)

5- انخفاض قيمة الأصول العينية للبنوك الإسلامية، فكما هو معروف أن البنوك الإسلامية تحتفظ بالأصول العينية أكثر من المصارف التقليدية، خاصة الأصول العقارية، وقد أدى اندلاع الأزمة إلى

(31) مجلة الاقتصاد والأعمال، تشرين الثاني، نوفمبر، 2008.

(*) يقبى أداء أكبر 100 شركة إسلامية في العالم.

(**) يقبى أداء أكبر 50 شركة تقليدية.

(32) هناع محمد هلال الحنيطي، أنعام محسن زويلف، تقييم تجربة المصارف الإسلامية في ظل الأزمة المالية العالمية، أوراق بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي، الواقع ورهانات المستقبل، جامعة غرداية، الجزائر، 23-24 فيفري 2011 ص 12.

انخفاض أسعار الأصول العقارية على مستوى العالم، وهو ما أثر على البنوك الإسلامية، وقد أشارت بعض الإحصائيات إلى أن البنوك الإسلامية تحتفظ على الأقل بنسبة 20% من أصولها بشكل عيني، وفي ظل هذا الانخفاض وزيادة المخاطر المحتملة اضطرت البنوك الإسلامية إلى اقتطاع مخصصات كبيرة لمواجهة انخفاض قيمة الأصول، وهو ما انعكس على أرباحها واحتياطياتها، كما أن تعثر بعض العملاء وإفلاسهم جراء الأزمة قد جعل البنوك الإسلامية تقتطع المزيد من المخصصات.⁽³³⁾

6- أثرت الأزمة المالية العالمية على صافي أرباح البنوك الإسلامية، نتيجة للعوامل التالية⁽³⁴⁾:

- انخفاض حجم الخدمات المصرفية أدى إلى انخفاض عوائد البنوك الإسلامية.
- تكوين العديد من المخصصات من خلال اقتطاع جزء من الأرباح.
- تعثر العديد من العملاء وإفلاسهم نتيجة لتداعيات الأزمة.
- انخفاض الفرص الاستثمارية أمام البنوك الإسلامية في ظل الأزمة.

وقد أدى هذا الوضع إلى انخفاض العائد على حقوق الملكية نتيجة لانخفاض صافي الأرباح.

7- ارتفاع تكاليف التشغيل نتيجة لاضطرار البنوك الإسلامية لإعادة هيكلة إيراداتها ونفقاتها من الأوجه التالية:⁽³⁵⁾

- إعادة الهيكلة بين الأوعية الاستثمارية، سواء في الداخل أو في الخارج.
- إعادة الهيكلة بين العملات الأجنبية والعملات المحلية، وبين أنواع العملات الخارجية.
- إعادة الهيكلة بين حجم الاستثمار في الداخل وحجم الاستثمار في الخارج.

ب- الانعكاسات الإيجابية: تتمثل أهم الانعكاسات الإيجابية للأزمة المالية العالمية على البنوك الإسلامية فيما يلي:⁽³⁶⁾

⁽³³⁾ حسن ثابت فرحان، أثر الأزمة المالية العالمية الحالية على أداء المصارف الإسلامية والتنمية، مؤتمر المصارف الإسلامية اليمنية، الواقع والمستقبل، نادي رجال الأعمال اليمنيين، 20-21-2010، صنعاء، اليمن، ص23.
⁽³⁴⁾ مصطفى العرابي، تداعيات الأزمة المالية العالمية على المصارف الإسلامية، بحوث اقتصادية عربية، العدد 51، 2010، ص17.
⁽³⁵⁾ حسن ثابت فرحان، أثر الأزمة المالية العالمية الحالية على أداء المصارف الإسلامية والتنمية، مرجع سابق ص 24.
⁽³⁶⁾ - مصطفى العرابي، تداعيات الأزمة المالية العالمية على المصارف الإسلامية، مرجع سابق، ص11-15.
- حسن ثابت فرحان، أثر الأزمة المالية العالمية الحالية على أداء المصارف الإسلامية والتنمية، مرجع سابق، ص 21-23.

1- أن أول أثر إيجابي للبنوك الإسلامية هو اعتراف المجتمع الدولي بها وإفصاح المجال لعملها، حيث قالت وزيرة المالية الفرنسية: "سأكافح لاستصدار قوانين تجعل المصرفية الإسلامية تعمل بجانب المصرفية التقليدية في فرنسا"، و قال وزير المالية البريطاني في مؤتمر المصرفية الإسلامية الذي عقد في لندن: "إن المصرفية الإسلامية تعلمنا كيف يجب أن تكون عليه المصرفية العالمية".

2- تحول الكثير من البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية، وقيام بعض البنوك التقليدية بفتح فروع للمعاملات الإسلامية.

3 - تزايد نشاط المؤتمرات والندوات ومراكز البحوث التي تتناول الاقتصاد الإسلامي بشكل عام والعمل المصرفي الإسلامي بشكل خاص، وتظهر البيانات المنشورة أنه لا يكاد يمر شهر إلا وفيه مؤتمر أو ندوى أو ملتقى حول العمل المصرفي الإسلامي، والغريب في الأمر أن الاهتمام بالعمل المصرفي الإسلامي في الدول غير الإسلامية أكثر منه في الدول العربية الإسلامية، بل إن الأمر الأكثر غرابة أن نجد 60% من المصارف الإسلامية تقع في دول غير إسلامية، و أن لندن و باريس تتنافسان لتكون أيهما مركزا للتمويل الإسلامي في أوروبا و العالم.

4- تزايد الاهتمام العلمي بتدريس الاقتصاد الإسلامي، حيث أعلنت كثير من الجامعات عن تأسيس أقسام لتدريس الاقتصاد الإسلامي، بما فيها تخصص المصارف الإسلامية، و لا شك أن إنشاء تخصصات في هذا المجال سوف يكمل حلقة تطوير الاقتصاد الإسلامي، وسيظهر الوجه المشرق للإسلام في المجال الاقتصادي و المالي.

5 - ازدياد الودائع المصرفية للبنوك الإسلامية عقب الأزمة المالية العالمية للأسباب التالية:

- تحول كثير من العملاء من الإيداع لدى البنوك التقليدية إلى الإيداع في البنوك الإسلامية هربا من مسألة الربا التي اتضحت أبعادها عقب الأزمة، وخوفا من إفلاس البنوك التقليدية.
- انشاء كثير من البنوك الإسلامية خاصة في دول الخليج العربي و بقية دول العالم.
- استحداث بعض البنوك التجارية التقليدية فروع إسلامية مثل "سي تي غروب" و "دوتشيه بنك"، والبعض الآخر افتتح نوافذ إسلامية.
- اتجاه الحكومات في العالم للاستفادة من معطيات العمل المصرفي الإسلامي كفرنسا وبريطانيا.

6- أصبح ينظر إلى البنوك الإسلامية على أنها جزء من الحل للأزمة المالية العالمية، فبالرغم من أن المصرفية الإسلامية لا يزال حجمها صغيراً على المستوى العالمي إلا أن معدلات نموها متسارعة، حيث وصل معدل نمو أصولها إلى 24% عام 2008، وارتفعت استثماراتها بنسبة 23%، وزادت ودائعها بنسبة 26%، وقد أشارت مؤسسة "آرنست أند يونغ" إلى أن الصيرفة الإسلامية تمثل جزءاً من الحل للأزمة و ليس الحل بأكمله، وهي أقل تأثراً بالأزمة المالية العالمية مقارنة بالبنوك التقليدية.

7- تزايد استخدام صكوك التمويل الإسلامية، سواء على مستوى القطاع الخاص أو على المستوى الحكومي و المؤسسات العامة، وتعد ماليزيا ودول الخليج من بين أكبر الدول المصدرة للصكوك الإسلامية، وتدرس كل من بريطانيا و اليابان و تايلاندا إمكانية إصدار سندات مالية إسلامية خاصة بها.

2- واقع البنوك الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي في ظل الأزمة المالية العالمية

بعد أن تكلمنا عن جذور وجوهر الأزمة المالية العالمية، سنتطرق إلى واقع البنوك الإسلامية في ظل هذه الأزمة في دول مجلس التعاون الخليجي، وسوف نعتمد في التحليل على مؤشر الموجودات باعتبار أن حجم نشاط أي بنك مرهون بقدرته على توظيف موجوداته لتحقيق أهدافه، إضافة إلى مؤشر الأرباح وبعض المؤشرات الأخرى.

أ- موجودات البنوك الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي: استحوذت دول مجلس التعاون الخليجي (GCC) على نسبة 43% من إجمالي موجودات البنوك الإسلامية في العالم سنة 2009⁽³⁷⁾، وتتوزع هذه النسبة على كل من الكويت والإمارات والسعودية والبحرين وقطر بنسبة 26.8% و 26.5% و 26.3% و 10.6% و 9.9% على التوالي.⁽³⁸⁾ والجدول التالي يبين إجمالي موجودات البنوك الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي.

الجدول رقم 01: موجودات البنوك الإسلامية ومعدل نموها في دول مجلس التعاون الخليجي

⁽³⁷⁾ ZETI AKHTAR AZIZE, GATEWAY to ASIA , Malaysai International Islamic Financial Centre, MAI 2010, P30.

⁽³⁸⁾ Islamic Finance in the GCC, 2010, OP.Cit,p09.

(مليون دولار أمريكي، %)

متوسط معدل النمو (%)	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	البلد
40.28	23747	19182	12887	7917	4572	3627	2792	قطر
	23.8	48.84	62.77	73.16	26.1	29.90	17.40	
30.21	64344	65645	56788	39615	27091	18598	16052	الكويت
	2-	15.6	43.34	46.22	45.66	15.86	46.68	
35.87	63754	61403	50528	34892	20483	13368	9430	الإمارات
	3.8	21.52	44.81	70.34	53.22	41.76	15.71	
36.57	25375	27121	18641	11751	8103	5830	4050	البحرين
	6.4-	45.49	58.63	45.02	38.99	43.95	30.43	
20.44	63094	59849	44271	35854	31906	24486	20411	السعودية
	5.4	35.2	23.5	12.4	30.3	20	16.3	
28.91	240314	233200	183115	130029	92155	65909	52735	المجموع
	3.1	27.35	40.82	41.10	39.8	25	25.2	

Source Islamic Finance In The GCC, Analytical Report on Islamic Banks & Financial Companies, General Council for Islamic Banks& Financial Institutions, 2010,p09.

يبين الجدول رقم (01) موجودات البنوك الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي (GCC) ومعدل نموها خلال الفترة الممتدة بين 2003 و2009، حيث نلاحظ من الجدول أن موجودات البنوك الإسلامية ارتفعت من 52735 مليون دولار أمريكي سنة 2003 إلى 240314 مليون دولار أمريكي سنة 2009، أي بمعدل نمو سنوي متوسط قدره 28.91 %، إلا أن معدل النمو كان متزايد في الفترة الممتدة بين 2003 و 2006 م ومتناقص في فترة الأزمة المالية العالمية (2007-2009)، فقد بلغ أعلى نسبة عام 2006 مسجلا نسبة 41.1 %، ثم انخفض في الفترات الموالية ليسجل نسبة 3.1 % سنة 2009م. وبالنظر إلى موجودات البنوك الإسلامية في كل دولة على حدة، نلاحظ أنها سجلت ارتفاعا في معدلات النمو خلال الفترة الممتدة بين 2003 و 2006م، لكن ابتداء من سنة 2007 بدأت معدلات النمو بالتدهور في كل الدول، وقد سجلت أرقاما سالبة في كل من الكويت والبحرين ما يعني انخفاض موجوداتها في سنة 2009 مقارنة بسنة

2008، وهو ما يبين تأثر موجودات البنوك الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي بتداعيات الأزمة المالية العالمية.

وعند مقارنة موجودات البنوك الإسلامية في دول العينة المبينة في الجدول (1) مع إجمالي موجودات الجهاز المصرفي المبينة في الجدول رقم (02) التالي:

الجدول رقم 02: إجمالي موجودات الجهاز المصرفي ومعدل نموها في نفس دول

(مليون دولار أمريكي، %)

متوسط معدل النمو	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	البلد
33.96	128544	110410	80850	52060	35800	25275	20905	قطر
	16.42	36.56	55.30	45.42	41.64	20.90	21.54	
14.64	142090	140150	130240	93390	74010	64895	63775	الكويت
	1.38	7.61	39.46	26.18	14.04	1.75	12.12	
25.11	414103	401420	333000	234030	173700	122435	99890	الإمارات
	3.15	20.54	42.29	34.73	41.87	22.57	10.64	
31.97	59735	62823	49485	22835	16536	14625	12240	البحرين
	4.91-	26.95	116.7	38.09	13.07	19.48	14.45	
15.39	365413	347307	286720	229933	202700	175000	145580	السعودية
	5.21	21.13	24.7	13.43	15.83	20.20	7.28	
20.39	1109885	1062110	880295	632248	502746	402230	342390	المجموع
	4.49	20.65	39.23	25.76	25	17.48	10.18	

المصدر: صندوق النقد العربي، نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية، العدد 31، 2011، ص 216 وما بعدها.

نلاحظ أن معدل نمو الموجودات في البنوك الإسلامية العاملة في البحرين والكويت سنة 2009 أقل من معدل نمو إجمالي موجودات الجهاز المصرفي لنفس الدول، أما في الإمارات والسعودية فالمعدلين متقاربين، بينما سجلت قطر معدل نمو قدر ب: 23.8% سنة 2009، وهو أعلى من المعدل الذي حققه إجمالي الجهاز المصرفي المقدر ب: 16.42% في نفس السنة.

ومن جهة أخرى نلاحظ أن معدلات نمو إجمالي موجودات البنوك الإسلامية خلال الفترة الممتدة بين 2003 و 2009 أعلى منها بالنسبة لإجمالي الجهاز المصرفي، وهو ما جعلها تحقق

معدل نمو قدر ب: 28.91% كمتوسط، بينما لم تحقق إجمالي موجودات الجهاز المصرفي سوى معدل نمو قدره 20.39% كمتوسط خلال نفس الفترة.

وإذا عرضنا نسب موجودات البنوك الإسلامية إلى موجودات الجهاز المصرفي الموضحة في الجدول رقم (03) نجد أن موجودات البنوك الإسلامية تتزايد من سنة لأخرى، حيث ارتفعت نسبة موجوداتها إلى إجمالي موجودات الجهاز المصرفي من 15.40 % سنة 2003 إلى 21.65 % سنة 2009، وهو ما يعني أن نمو موجودات البنوك الإسلامية أسرع من نمو موجودات إجمالي الجهاز المصرفي.

الجدول رقم 03: نسبة موجودات البنوك الإسلامية إلى موجودات الجهاز المصرفي

(نسبة مئوية)

البلد	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
قطر	13.35	14.35	12.77	15.20	15.94	17.37	18.47
الكويت	25.17	28.66	36.60	42.42	43.60	46.83	45.28
الإمارات	9.44	10.92	11.8	14.91	15.17	15.30	15.39
البحرين	33.08	39.86	49	51.46	37.67	43.17	42.47
السعودية	14.02	14	15.74	15.6	15.44	17.23	17.26
المجموع	15.40	16.38	18.33	20.56	20.80	21.95	21.65

المصدر: تم حساب هذه النسب بقسمة موجودات البنوك الإسلامية المبينة في الجدول رقم (01) على إجمالي موجودات الجهاز المصرفي المبينة في الجدول رقم (02).

ب- أرباح البنوك الإسلامية العاملة في دول مجلس التعاون الخليجي: يمكن التعرف على واقع البنوك الإسلامية من خلال تتبع قيمة الأرباح المحققة قبل وبعد الأزمة المالية العالمية، وذلك كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 04: إجمالي أرباح البنوك الإسلامية العاملة في دول العينة خلال الفترة (2009 - 2002)

(مليون دولار، %)

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
---------	------	------	------	------	------	------	------	------

623	5761	8437	6361	4755	2209	1365	846	أرباح البنوك الإسلامية في دول GCC
-89.2	-31.7	32.63	33.77	115.25	61.83	61.35	—	معدل نمو الأرباح

Source Islamic Finance In The GCC, Analytical Report on Islamic Banks & Financial Companies, General Council for Islamic Banks& Financial Institutions,2010, p14.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (04) أن إجمالي أرباح البنوك الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي قد ارتفعت من 846 مليون دولار سنة 2002 إلى 8437 مليون دولار أمريكي خلال الفترة (2007-2002)، أي بمتوسط معدل نمو قدره 60.96 % ، غير أن هذه الأرباح انخفضت بشكل حاد في سنة 2008 و2009 مسجلة معدلات نمو سالبة قدرت ب: - 31.7 % و-89.2 %، وهو ما يعني تأثر أرباح هذه البنوك بتداعيات الأزمة المالية العالمية.

ج- واقع البنوك الإسلامية مقارنة مع إجمالي البنوك العاملة في دول العينة: سوف نقارن بين البنوك الإسلامية وإجمالي البنوك العاملة في دول مجلس التعاون الخليجي باستخدام مؤشر معدل كفاية رأس المال ومؤشر العائد على الأصول ومؤشر التعرض لقطاع العقار كنسبة من إجمالي الديون، وذلك كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم 05: بعض مؤشرات البنوك الإسلامية والنظام المصرفي في دول العينة عام 2008

البيان	السعودية		الكويت		الإمارات		البحرين		قطر		متوسط دول المجلس	
	إجمالي البنوك الإسلامية	بنوك البنوك الإسلامية	إجمالي البنوك الإسلامية	بنوك البنوك الإسلامية	إجمالي البنوك الإسلامية	بنوك البنوك الإسلامية	إجمالي البنوك الإسلامية	بنوك البنوك الإسلامية	إجمالي البنوك الإسلامية	بنوك البنوك الإسلامية	إجمالي البنوك الإسلامية	بنوك البنوك الإسلامية
معدل كفاية رأس المال	22.1	16.0	21.7	16.0	12.8	13.3	24.5	18.2	17.9	15.6	19.8	15.7
العائد على الأصول	3.7	2.1	1.6	3.2	1.7	2.2	2.6	1.3	6.6	2.6	3.2	2.3
التعرض لقطاع العقار كنسبة من إجمالي الديون	5.6	7.3	22.1	31.4	25.7	12.9	11.3	26.3	38.3	18.3	20.6	19.2

المصدر: مصطفى العراي، تداعيات الأزمة المالية العالمية على المصارف الإسلامية، بحوث اقتصادية عربية، العدد 51، صيف 2010، ص 26.

وفقا للبيانات المعروضة في الجدول رقم (05) نلاحظ أن البنوك الإسلامية تتمتع بمستويات كفاية رأس المال أعلى مقارنة بالبنوك التقليدية، ماعدا البنوك الإسلامية العاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة التي تستثمر 25.7% من تمويلاتها في قطاع العقار والإنشاء، وهي نسبة مرتفعة مقارنة مع النسبة التي تستثمرها إجمالي البنوك في نفس الدولة وفي نفس القطاع، وهو ما انعكس سلبا على معدل كفاية رأس مالها ومعدل العائد على أصولها، ومن جهة أخرى فإن البنوك الإسلامية تتمتع بمستويات سيولة أكبر مقارنة بإجمالي البنوك العاملة في نفس المنطقة، وهو ما يجعلها أكثر قدرة على مواجهة واحتواء الأزمات.

بصفة عامة وحسب متوسط نسب المؤشرات في دول المجلس، يتبين أن أداء البنوك الإسلامية أفضل من أداء إجمالي البنوك، ما يعني أن تأثير البنوك الإسلامية بالأزمة المالية العالمية كان أقل حدة من نظيرتها التقليدية.

الخاتمة

حاولنا من خلال هذه الورقة البحثية إجراء تقييم لمسيرة البنوك الإسلامية في ظل الأزمة المالية العالمية، من خلال الوقوف على أهم آثار هذه الأزمة على البنوك الإسلامية، مع الإشارة إلى البنوك الإسلامية العاملة في دول مجلس التعاون الخليجي، وقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- أن النظام الرأسمالي هو نظام مسبب للأزمات المالية والمصرفية، ويمكن ملاحظة ذلك من موجة الأزمات التي شهدتها في العقدين الأخيرة نتيجة القيام بعمليات التحرير المالي من طرف الدول وخاصة المتقدمة منها.
- أن عوامة النشاط المالي والمصرفي والارتباط بين الأسواق المالية الدولية يعد السبب الرئيسي لانتشار الأزمات المالية والمصرفية عند حدوثها.
- تأثر البنوك الإسلامية بتداعيات الأزمة المالية العالمية على غرار البنوك التقليدية، إلا أن التأثير اختلف من دولة لأخرى.
- تأثير الأزمة المالية العالمية لسنة 2007 على البنوك الإسلامية كان أقل حدة من تأثيرها على البنوك التقليدية.
- معدلات نمو موجودات البنوك الإسلامية أعلى من نظيرتها في البنوك التقليدية.
- البنوك الإسلامية قادرة على مواجهة الأزمات المالية والمصرفية أفضل من البنوك التقليدية، وذلك لعدم انكشافها على المخاطر وتمتعها بمعدلات سيولة أعلى مقارنة مع البنوك التقليدية، وهو ما يجعلها أقل عرضة للأزمات المالية و المصرفية العالمية مقارنة مع البنوك التقليدية.
- البنوك الإسلامية كانت من أكبر المستفيدين من الأزمة المالية العالمية التي حدثت في ظل العوامة المالية، حيث ساهمت هذه الأزمة في لفت انتباه الدول الغربية إلى التمويل والصيرفة الإسلامية، ومن المتوقع أن يكون هناك إقبال أكبر خلال المرحلة المقبلة على الأدوات والمنتجات المالية الإسلامية.

قائمة المراجع:

- 1- إبراهيم عبد العزيز النجار، الأزمة المالية واصطلاح النظام المالي العالمي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص 49.
- 2- دنيال أرنولد، تحليل الأزمات الاقتصادية للأمس واليوم، ترجمة عبد الأمير شمس الدين، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 1992، ص 78.
- 3- شذا جمال الخطيب، العولمة المالية و مستقبل الأسواق العربية لرأس المال، الطبعة 1، مؤسسة طابا، مصر، 2002، ص 26.
- 4- طارق عبد العال حماد، التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص 232-233.
- 5- عماد محمد علي العاني، اندماج الأسواق المالية الدولية، بيت الحكمة، بغداد، 2002، ص 148.
- 6- عبد المطلب عبد الحميد، الجات وآليات منظمة التجارة العالمية، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص 136-137.
- 7- عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص 281.
- 8- عبد المطلب عبد الحميد، الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص 178.
- 9- فريد النجار، البورصات والهندسة المالية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1996، ص 173، 175.
- 10- محمد محمد علي إبراهيم، الجات، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص 105.

- 11- محمد صفوت قابل، منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص 256.
- 12- إعداد مجموعة من الباحثين، الأزمة المالية العالمية، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، السعودية، ص 44-45.
- 13- إيهان كوزي وآخرون، العولمة المالية فيما وراء لعبة إلقاء اللوم، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، مارس 2007، ص 14.
- 14- بريش عبد القادر، التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرات التنافسية للبنوك الجزائرية، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2005/2006، ص 38.
- 15- بوفليح نبيل، عبد الله الحرتسي حميد، التمويل الإسلامي كأسلوب لمواجهة تحديات الأزمة المالية، أوراق عمل مقدمة للملتقى الدولي الأول حول أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية، 05-06 ماي 2009، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، ص 541.
- 16- حسن ثابت فرحان، أثر الأزمة المالية العالمية الحالية على أداء المصارف الإسلامية والتنمية، مؤتمر المصارف الإسلامية اليمنية، الواقع والمستقبل، نادي رجال الأعمال اليمنيين، 20-21- مارس 2010، صنعاء، اليمن، ص 23.
- 17- دراجي السعيد، الأزمة المالية العالمية، أسبابها وتداعياتها وآثارها على الاقتصاد العربي وبديل التمويل الإسلامي، بحث مقدم لمؤتمر الأزمة الاقتصادية المعاصرة أسبابها وتداعياتها وعلاجها، جامعة جرش، الأردن، 14-16 ديسمبر 2010، ص 03.
- 18- عبد المنعم محمد الطيب، أثر تحرير تجارة الخدمات المصرفية على المصارف الإسلامية، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، 31 مايو/3 يونيو 2005م، ص 14.
- 19- عبد الفتاح بوخمحم، محمد صالح، الأزمة المالية العالمية وتأثيرها على اقتصاديات الدول العربية، أوراق عمل مقدمة للملتقى الدولي الأول حول أزمة النظام المالي والمصرفي العالمي وبديل البنوك الإسلامية، 05-06 ماي 2009، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، ص 323.
- 20- لمياء بوعروج، الأزمة المالية الحالية، دراسة تحليلية لآلية وأسباب الحدوث والتداعيات على الاقتصاد العالمي والعربي، أوراق عمل مقدمة للملتقى الدولي الأول حول أزمة النظام المالي والمصرفي

الدولي وبدليل البنوك الإسلامية، 05- 06 ماي 2009، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، ص 356.

21- مصطفى العراقي، تداعيات الأزمة المالية العالمية على المصارف الإسلامية، بحوث اقتصادية عربية، العدد 51، 2010، ص 17.

22- هناء محمد هلال الحنيطي، أنعام محسن زويلف، تقييم تجربة المصارف الإسلامية في ظل الأزمة المالية العالمية، أوراق بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي، الواقع ورهانات المستقبل، جامعة غرداية، الجزائر، 23-24 فيفري 2011 ص 12.

23- مقالة منشورة في جريدة الخبر، السبت 11 ديسمبر 2010، العدد 6202، ص 7.

24- مجلة الاقتصاد والأعمال، تشرين الثاني، نوفمبر، 2008.

25- صندوق النقد العربي، نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية، العدد 31، 2011، ص 216 وما بعدها.

25 -ZETI AKHTAR AZIZE, GATEWAY to ASIA , Malaysai International Islamic Financial Centre, MAI 2010, P30.

26- Islamic Finance In The GCC, Analytical Report on Islamic Banks & Financial Companies, General Council for Islamic Banks& Financial Institutions ,2010,p09.